

Media Monitoring Template

Table of Content

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.annahar.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.assafir.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.aliwaa.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.albayrakonline.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	13/11/2010
Page			



Title	بحث وغصن في قضايا عمالية القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا		
Website	http://www.elshark.com	Date	13/11/2010
Page			



الوزير عدنان القصار مجتمعاً برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن.

تداول الوزير عدنان القصار مع رئيس الاتحاد العمالي غسان غصن في الأوضاع الراهنة، من جميع جوانبها. ولفت غصن الى "أنّ البلد والمواطنين يعانون أوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية".

من جهته، قال القصار أنه انطلاقاً من تحسنا التام للمسألة الاقتصادية والمعيشية، وجدنا من الضرورة أن نجتمع مع غصن، وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلاد عموماً، والاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية خصوصاً".

وختم القصار "أنّ هذا اللقاء سيتبعه لقاءات أخرى، وسندعو كذلك الى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد فترة الأعياد، للبحث في الوضع العام بغية المحافظة على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي".

[Back to Top](#)

القصار يبحث الوضع المعيشي مع غصن

شأن هذا التعاون بين جناحي الإنتاج أن ينعكس إيجاباً على مستوى الصالح العام.

بدوره، قال القصار «انطلاقاً من تحسنا للمسألة الاقتصادية والمعيشية وجدنا من الضروري أن نجتمع مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن». أضاف «أن هذا اللقاء ستتبعه لقاءات أخرى، عاجلاً وقريباً، كما سندعو الى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد الأعياد، لبحث الوضع العام من جوانبه كافة، بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي».

بحث وزير الدولة عدنان القصار مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في تداعيات الأزمة السياسية على الواقع الاقتصادي والمعيشي في البلاد. ولفت غصن اثر اللقاء الى «أن السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب ايجاد معالجة شاملة لكليهما وبالتزامن بعضهما مع بعض بحيث لا يتقدم ملف على الآخر». وقال غصن ان البلد والمواطنين يعانون أوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية، إذ أن من

[Back to Top](#)

قصار بحثا المسألة الاقتصادية - الاجتماعية والإجتماعات / تُستكمل بعد الأعياد للحفاظ على مناعة الإقتصاد الوطني

العام المقبل، يسمح لها بإدارة سيولتها. وخلال عام ٢٠١٠ تقلصت حصة المصارف الإسلامية إلى ٥,٠٪ من إجمالي الأصول الإجماعية للمصارف التي وصلت إلى ١١٠ مليارات دولار. ويبدو أن السلطات النقدية تتجه صوب التفريع أكثر في القطاع، في بلد يمثل المسلمون فيه حوالي ٦٠٪ من عدد سكانه الإجمالي.

ويرى مصرفيون أن القوانين الحالية تعوق كثيراً من الأشياء التي يمكن العمل فيها لتحسين أداء المصارف الإسلامية، وأن من بين الإجراءات التي يمكن اعتمادها هناك إنهاء الأزدواجية الضريبية على العقارات، الذي من شأنه خفض الكلفة والمخاطر للمصارف الإسلامية لرهن العقارات، إضافة إلى إلغاء نسبة الدفعة الأولى الإجماعية التي تبلغ نسبتها ١٥٪ من الحوالات.

لقاء الهيئات الاقتصادية

إن الأوضاع السياسية الراهنة والحرجة في ظل خطاب سياسي متشجع، وتشبث كلا الفريقين السياسيين المتخاصمين بمواقفهما، من دون التراجع قيد أنملة عنها، وتداعيات هذا الوضع الاقتصادي العام، والاستثماري، وعلى الحياة المعيشية في البلد، دفعت وزير الدولة عدنان القصار إلى إجراء اتصال هاتفى برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، تم على اثره حصول اجتماع بين الجانبين، جرى في خلاله التداول في الأوضاع الراهنة، من جميع جوانبها، وتأثيراتها وحرجاتها.

ولفت غصن بالمناسبة إلى أن «السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب إيجاد معالجة شاملة لكليهما، وبالتزامن مع بعضهما، بحيث لا يتقدم معالجة ملف على حساب الآخر».

وقال: «إن البلد والمواطنين يعانون أوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية، إذ أن من شأن هذا التعاون بين جناحي الإنتاج ضروري في هذا الوضع الذي تعيشه البلاد، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الصالح العام».

من ناحيته، تمنى الوزير القصار أن «تصل المساعي العربية الناشطة إلى إيجاد الحلول التي تساعد على تخطي لبنان الوضع السياسي الراهن، والذي إذا ما استمر سوف يعكس سلباً على الواقع الاقتصادي، وبالفعل فقد أرخى هذا الواقع بظلاله على الوضع الاقتصادي والمعيشي والاستثماري في الداخل ومن الخارج».

وقال: «انطلاقاً من تحسنا التنام للمسألة الاقتصادية والمعيشية، وجدنا من الضرورة أن نجتمع مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلد بصورة عامة، والاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية بصورة خاصة».

وختم الوزير القصار: «إن هذا اللقاء سوف يتبعه لقاءات أخرى وبشكل عاجل وقريب، وفي هذا السياق سوف ندعو كذلك إلى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد فترة الأعياد، لبحث الوضع العام من كافة جوانبه، بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الإجتماعي والمعيشي».

أرباح المصارف

حققت المصارف الثلاثة الأولى في لبنان (بنك عودة، بلوم بنك وبنك بيبيلوس)، أرباحاً بقيمة ٦٠٩,٨ ملايين دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية، أي بزيادة نسبتها ١٨,٧ بالمائة مقارنة بالأرباح المسجلة في الفترة عينها من عام ٢٠٠٩.

فقد أعلن بنك عودة أن أرباحه بلغت ٢٥٣ مليون دولار منذ مطلع عام ٢٠١٠ حتى نهاية أيلول من السنة عينها، بزيادة نسبتها ١٩,١ بالمائة. فيما بلغت أرباح «بلوم بنك» ٢٣٥,٨ مليون دولار، أي أعلى بنحو ٣٠,٨ مليون دولار، أو ما نسبته ١٥ بالمائة مقارنة بالفترة عينها من العام الماضي، أما بنك «بيبيلوس» فقد أعلن ارتفاع أرباحه بنسبة ٢٥,٧ بالمائة لتصبح ١٢٠,٦ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠١٠.

تجار بيروت

رأت جمعية تجار بيروت أن «تحديد هوامش الأرباح التجارية تدبير مستقيم من قاموس الاقتصاد الموجه، وهو يتعارض مع الفقرة «و» من الدستور اللبناني».

وطالب مجلس إدارة الجمعية بتعميم الوزارة، واعتبرت الجمعية أن تعميم الوزارة «أتى في ظل انطلاقة حادة ومباغتة لأسعار اللحوم والخضار خلال الأسابيع الماضية»، مشيرة إلى أن إدارة الإحصاء المركزي سجلت ارتفاعاً محدوداً في أسعار الاستهلاك، فما حصل في تشرين الأول الماضي لم يكن سوى موجة عابرة مردها إلى أسباب اقتصادية خارجية أقرت بها وزارة الزراعة، وتزامنت هذه التطورات السلبية مع التشدد (المبرر) في توفير السلام الغذائي، ما أضر وصول السلع الغذائية إلى الأسواق اللبنانية في الأوقات المناسبة.

ودعت الجمعية إلى أخذ عدد من التدابير منها: تفعيل المجلس الوطني لحماية المستهلك المتوقف منذ ثلاث سنوات تقريباً، تزخيم دور المكتب الفني والمجلس الوطني لسياسة الأسعار، إعادة إحياء المؤسسة الوطنية للأسواق الاستهلاكية، فتح الورشة الإشرافية المتعلقة بمشاريع القوانين الخاصة بوزارة الاقتصاد.

المصارف الإسلامية

يدرس مصرف لبنان مع مجموعة من البنوك المحلية إمكان تحديث القوانين الخاصة بالمصارف الإسلامية، بهدف زيادة دورها في القطاع، حيث بقي هذا الدور متواضعاً رغم مرور أكثر من ٦ سنوات على إقرار السماح بعمل تلك المؤسسات المالية التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية.

وبحسب النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، رائد شرف الدين فان «قانون المصارف الإسلامية كان نتيجة تسوية جرت في عام ٢٠٠٤»، فهو لم يوفر لتلك المصارف «الزخم الكافي للانطلاق»، لذا نحن الآن ندرس في مرحلة أولية تعديل ذلك القانون.

ولا تزال حصة المصارف الإسلامية دون ١٪ من الأصول الإجتماعية للقطاع المصرفي في لبنان، ومن المتوقع أن يسمح لها مصرف لبنان بان تطرح منتجاً مالياً جديداً في الربع الأول من

بحث وغصن قضايا عمالية القصار: لن نألو جهداً للمحافظة على مناعة اقتصادنا

الطول التي تساعد على تخطي لبنان الوضع السياسي الراهن والذي اذا ما استمر سوف ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي وبالفعل فقد ارحى هذا الواقع بظلاله على الوضع الاقتصادي والمعيشي والاستثماري في الداخل ومن الخارج.

وقال: انطلاقاً من تحسنا التام للمسألة الاقتصادية والمعيشية وجدنا من الضرورة ان نجتمع مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلد بصورة عامة والابتعاد العمالي والمهيات الاقتصادية بصورة خاصة.

وختم القصار: ان هذا اللقاء سوف يتبعه لقاءات اخرى وبشكل عاجل وقريب وفي هذا السياق سوف ندعو كذلك الى اجتماع للمهيات الاقتصادية بعد فترة الاعياد لبحث الوضع العام من كافة جوانبه بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي.

عدنان القصار اجتماعاً مع رئيس الاتحاد العمالي العام لاله البحث في الاوضاع الراهنة وخصوصاً الاقتصادية ما على الوضع الاجتماعي.

مناسبة الى ان السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان ة شاملة لكليهما وبالتزامن مع بعضهما بحيث لا يتقدم سبب الاخر.

والمواطنين يعانون اوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها لتهاككية ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لتواصل مع الوزير القصار والمهيات الاقتصادية اذ ان لاون بين جناحي الانتاج ضروري في هذا الوضع الذي الذي ينعكس ايجاباً على الصالح العام.

القصار ان تصل المساعي العربية الناشطة الى ايجاد

[Back to Top](#)

اقتصاد

الهيئات الاقتصادية تجتمع بعد الأعياد القصار تابع مع غصن القضايا العمالية والمعيشية

من المرتقب ان يعقد لقاء للهيئات الاقتصادية بعد فترة الأعياد للبحث في الوضع العام من كافة جوانبه حفاظا على الاقتصاد الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي. وكان اجتماع قد عقد بين وزير الدولة عدنان القصار ورئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن تم خلاله التداول في مجمل الأوضاع.

ولفت غصن الى ان «السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب ايجاد معالجة شاملة لكليهما، وبالتزام مع بعضهما، بحيث لا يتقدم معالجة ملف على حساب الآخر».

وقال: «ان البلد والمواطنين يعانون أوضاعا معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية، إذ ان من شأن هذا التعاون بين جناحي الانتاج ضروري في هذا الوضع الذي تعيشه البلاد، الأمر الذي ينعكس ايجابا على الصالح العام».

القصار

من ناحيته تمنى الوزير القصار ان «تصل المساعي العربية الناشطة الى ايجاد الحلول التي تساعد على تخطي لبنان الوضع السياسي الراهن، والذي اذا ما استمر سوف ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي، وبالفعل فقد أرخى هذا الواقع بظلاله على الوضع الاقتصادي والمعيشي والاستثماري في الداخل ومن الخارج».

وقال: «انطلاقا من تحسنا التام للمسألة الاقتصادية والمعيشية، وجدنا من الضرورة ان نجتمع مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلد بصورة عامة، والاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية بصورة خاصة».

وختم الوزير القصار: «ان هذا اللقاء سوف تتبعه لقاءات أخرى وبشكل عاجل وقريب، وفي هذا السياق سوف ندعو كذلك الى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد فترة الأعياد، لبحث الوضع العام من كافة جوانبه، بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي».

تهاتفا ثم اجتمعا للبحث في قضايا عمالية

غصن: السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان القصار: لن نألو جهدا للمحافظة على مناعة اقتصادنا



تخطي لبنان الوضع السياسي الراهن والذي اذا ما استمر سوف ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي وبالفعل فقد ارخى هذا الواقع بظلاله على الوضع الاقتصادي والمعيشي والاستثماري في الداخل ومن الخارج. وقال: انطلاقا من تحسنا التام للمسألة الاقتصادية والمعيشية وجدنا من الضرورة ان نجتمع مع رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلد بصورة عامة والإتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية بصورة خاصة. وختم الوزير القصار: ان هذا اللقاء سوف يتبعه لقاءات أخرى وبشكل عاجل وقريب وفي هذا السياق سوف ندعو كذلك الى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد فترة الاعياد لبحث الوضع العام من كافة جوانبه بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي.

ان الأوضاع السياسية الراهنة والحرجة في ظل خطاب سياسي متشنج، وتشبث كلا الفريقين السياسيين المتخاصمين، بمواقفهما، دون التراجع قيد انملة عنها، وتداعيات هذا الوضع على الواقع الاقتصادي العام، والاستثماري، وعلى الحياة المعيشية في البلد دفعت وزير الدولة عدنان القصار الى اجراء اتصال هاتفي برئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن تم على اثره حصول اجتماع بين الجانبين جرى في خلاله التداول في الأوضاع الراهنة من جميع جوانبها وتأثيراتها وحراجتها.

ولفت غصن بالمناسبة الى ان «السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب إيجاد معالجة شاملة لكليهما وبالترزامن مع بعضهما بحيث لا تتقدم معالجة ملف على حساب الآخر.

وقال: ان البلد والمواطنيين يعانون اوضاعا

معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية اذ ان من شأن هذا التعاون بين جناحي الإنتاج ضروري في هذا الوضع الذي تعيشه البلاد الامر الذي ينعكس إيجابا على الصالح العام. من ناحيته تمنى الوزير القصار ان تصل المساعي العربية الناشطة الى إيجاد الحلول التي تساعد على

الهيئات الاقتصادية تكثف اجتماعاتها

تكثف الهيئات الاقتصادية اجتماعاتها خلال الاسبوع المقبل على الرغم من عطلة عيد الاضحى وذلك تداركا لاي مضاعفات سياسية قد تؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية. وتتركز هذه الاتصالات على اجتماعات ثنائية او جماعية بين الجمعيات والاتحادات تحسبا لأوضاع سياسية غير منتظرة قد تؤثر على الأوضاع الاقتصادية. ويبدو ان اولى بؤادر هذه الاجتماعات الاجتماع الذي تم بين رئيس الهيئات الاقتصادية ورئيس الإتحاد العمالي العام.

بحث مع غصن في قضايا عمالية القصار للحفاظ على مناعة اقتصادنا



الوزير عدنان القصار مجتمعاً مع غصن

بظلاله على الوضع الاقتصادي والمعيشي والاستثماري في الداخل ومن الخارج". وقال: "انطلاقاً من تحسنا التام للمسألة الاقتصادية والمعيشية، وجدنا من الضرورة أن نجتمع مع رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن، وقد بحثنا معه في مجمل القضايا التي تهم البلد بصورة عامة، والإتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية بصورة خاصة". وختم الوزير القصار: "إن هذا اللقاء سوف يتبعه لقاءات أخرى وبشكل عاجل وقريب، وفي هذا السياق سوف ندعو كذلك إلى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد فترة الأعياد، لبحث الوضع العام من كافة جوانبه، بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي".

بعضهما، بحيث لا يتقدم معالجة ملف على حساب الآخر". وقال: "إن البلد والمواطنين يعانون أوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية، إذ إن من شأن هذا التعاون بين جناحي الإنتاج ضروري في هذا الوضع الذي تعيشه البلاد، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الصالح العام". من ناحيته تمنى الوزير القصار أن "تصل المساعي العربية الناشطة إلى إيجاد الحلول التي تساعد على تخطي لبنان الوضع السياسي الراهن، والذي إذا ما استمر سوف ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي، وبالفعل فقد أرخى هذا الواقع

دفع الأوضاع السياسية الراهنة والحرجة في ظل خطاب سياسي متشنج، وتشبث كلا الفريقين السياسيين المتخاصمين، بمواقفهما، دون التراجع قيد أنملة عنها، وتداعيات هذا الوضع الواقع الاقتصادي العام، والاستثماري، وعلى الحياة المعيشية في البلد، دفعت وزير الدولة عدنان القصار إلى إجراء اتصال هاتفى برئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن، تم على أثره حصول اجتماع بين الجانبين، جرى في خلاله التداول في الأوضاع الراهنة، من جميع جوانبها، وتأثيراتها وحراجتها.

ولفت غصن بالمناسبة إلى أن "السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب إيجاد معالجة شاملة لكليهما، وبالتزام مع